http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1694) السنة السابعة -الاحـد(10) كانون الثاني 2010

مـفـتـش عـــام هـيـئـة نـــزاعـــات الـمـلـكـيـة

بعد ان كشف في الحلقة الاولى التي نشرت الخميس الماضي يواصل المفتش العام بهيئة حل نزاعات الملكية عوف عبد الرحمن العطار في الجزء الثاني من حوار(المدى)كشف المزيد من حالات الفساد الاداري والمالي الذي يشوب عمل الهيئة مؤكداً أنها بحاجة الى حل، وأن التغيير يجب ان يبدأ بإدارتها، لأنها وحسب قوله ثبت بالادلة انها ادارة فاسدة مضيفاً بأنه على استعداد لمواجهتهم امام البرلمان والجهات المسؤولة، ويرى عبد الرحمن بأنه من الظلم ان تصرف مئات المليارات من المال العام على هيئة تمارس الفساد علناً ، وبين المفتش أن هناك العديد من العقارات عوضت وهي غير مشمولة بقانون الهيئة مشيراً الى الدعوى المرقمة (٤٩٠٠١٢) بأنها غير مشمولة بقانون الهيئة ولكن تم تعويض العقار للمدعين والبالغ قيمته (١٧) مليار دينار وعزا ارتفاع قيمته لكونه يقع قرب مرقدي الامامين موسى الكاظم ومحمد الجواد عليهما السلام. وفيما يلي نص الحوار:-

إدارة هيئة حل نزاعات الملكية فاسدة

المفتش العام: أنا على استعداد لمواجهتهم أمام البرلمان والجهات المسؤولة

بغداد / يوسف المحمداوي
تصوير: مهدي الخالدي

املاك اليهود مجمدة

×بالنسبة لامـلاك اليـهود وحسب القانون مجمدة، ولكن هناك عقارات تم الاستيلاء عليها بدعاوى مزورة؟

– تعتبر املاك اليهود بموجب القانون (١٩١) مجمدة، لكن البعض قام بتزوير هوية الاحوال المدنية وكذلك شهادة الجنسية والوكالة المقدمة الى المحامين على اساس ان ديانتها يهودية وتحولت الى مسيحية او صابئية ، ويأتي وكيل المدعي الذي لاوجود له اصلاً ويرفع الحظر عن العقار.

×كيف عالجتم هذا الامر؟

–بصدد تلك القضايا كانت حركتنا سريعة جداً، وفاتحنا اللجان القضائية واحطناهم علماً بأن تلك العقارات يهودية واطلعناهم على الوثائق التي تثبت ذلك، من اجل رد تلك الدعوى.

كدعاوى (و. س. ص) والبالغ مبلغ تعويضها (١١,٢٩٣,٤١٠,٠٠٠) مليار دينار ، ودعاوى المدعيتين (ف. ر. ش) و(ج . س. ي) ، وكان بالامكان صدور قرار المصادقة على تعويضها، لولا اكتشاف الجريمة الحاصلة من قبل مكتبنا، وتم احالة القضية الى هيئة النزاهة ومجلس القضاء الاعلى.

التعويض عن عقار لم يصادر اصلاً

×كم عدد الدعاوى التي حسمت وعوضت وهي ليست من اختصاص الهيئة؟

–بحدود الـ (١٣) دعـوى جميعها ، اما اعيد العقار للمدعين او تم تعويضهم، مثلاً الدعوى المرقمة (٤٩٠٠١٢) غير مشمولة بقانون الهيئة ، وتم اعادة العقار للمدعين والبالغة قيمته (١٧) مليار دينار لكونه يقع قرب مرقدي الامامين موسى الكاظم ومحمد الجواد عليهما السلام، علماً ان محكمة البداءة سبق وان اصدرت قراراً بخصوص ذلك العقار يقضي برد دعوى المدعين وصدق ذلك الرد من قبل الهيئة الموسعة حينها، وهناك دعوى تم تعويضها علماً أنها جريمة اقتصادية وتم شموله بالعفو العام، حيث تمت محاكمته استناداً لقانون تنظيم التجارة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٠ ، وبالفعل تم تعويض المدعي (أ.أ.صـ) بمبلغ (٧,٩٣٩,٩٧٣,٥٠٠) مليار دينار علما ان المحامي وكيل المدعي في الدعوى منتحل لتلك الصفة وشهادته مزورة، اضافة الى ذلك ان العقار لم يصادر لـوزارة المالية حسب الاستشهادات المقدمة في الدعوى، وعن تعويض المدعي بالمبلغ يأتي في جميع الاحوال مساساً بالمال العام، وذلك ان الدعوى اقيمت على عقار لم يصادر اصلاً، وانما صودرت اسهم الشركة العائدة له، وهناك عقارات اعيدت الى جمعيات غير عراقية، وهذا خرق آخر لأنه لم ترد اشارة في قانون الهيئة بشمول غير العراقيين باحكامه.

وبودي ان أبين هنا للرأي العام، وأنا لا استطيع ان اجزم تماماً بأن التلاعب الذي حصل هو من مسؤولية الهيئة لكوني لا امتلك الدليل الدامغ الذي يثبت بأن للهيئة يد في ما يحصل ، لكن الذي اراه مؤكداً بأن موضوع العقار ومحاولة التلاعب به سينكشف حتماً، لأن صاحب العقار الفعلي لابد ان يظهر وينكشف المستور على اللاعبين الحقيقيين والمفسدين في هذه المسألة.

دفع التعويض للمزور وأجل طلب المالك الحقيقي

×لكن هذا لا يعني بأن الهيئة ليس لها دوراً في هذه المسألة؟

– لدينا ملاحظات ، مثلاً هناك دعوى اقيمت باسم شخص طالب بالتعويض، واثناء مطالبته ظهر المالك الحقيقي وقام برفع دعوى للمطالبة باستعادة العقار، والذي حصل ان المزور الذي طالب بالتعويض ، رفعت دعواه وتسلم المبلغ الذي مقداره (١١) مليار دينار بينما المالك الحقيقي اجلت دعواه ، والسبب وراء ذلك ان هناك صفقات خلف الكواليس دفع من خلالها اموالاً للذين اسهموا في حسم دعواه ، بينما المالك الحقيقي اجلت دعـواه تحت مـبررات استحالة التنفيذ، لكون العقار مشغولاً من قبل وزارة الدفاع والوقف الشيعي، وبعد سماع صاحب العقار بأن هناك من قبض تعويضاً عن عقاره ، اثار ضجة كبيرة والان الهيئة في موقف حرج وعليها ان ترفع السيف بوجه المفسدين.

المزور محاط بالحماية

×من هو الشخص الذي تم تعويضه؟

–الذي تبين لنا بأن عدداً من الدعاوى قام بها محامي واحد بوكالات من المدعين وهذا المحامي المزور يدخل الهيئة وهو محاط بالحماية.. ويدخل بكل حرية ويجد الترحاب في جميع الاقسام، وهو الان موقوف بتهمة التزوير سواء في الدعاوى او في شهادة المحاماة التي يدعيها، وكذلك تزوير هويته من نقابة المحامين، والان نحن وضعناه في زاوية غير مهمة، المهم الاشخاص المدعون الذين استفادوا من تلك المليارات.

×كيف تم القاء القبض عليه؟

–نقولها بصدق ان هيئة النزاهة متعاونة جداً بهذا الخصوص، وحين رفعنا طلبنا بالقاء القبض على المحامي المزور، تم التحرك عليه سريعاً من قبل هيئة النزاهة، وقاموا برصد عنوانه ومناطق وجوده، وبعملية خاطفة تم ايداعه السجن، وهذا الامر صدر ايضاً من قبل دولة رئيس الـوزراء بعد ان عرضنا عليه تلك القضايا.

(٢٠) دعوى مزورة وغير مشمولة بالقانون

×عدد الدعاوى المزورة وغير المشمولة بقانون الهيئة؟

– لدينا الان (٢٠) دعـوى حتى الان ويبلغ مجـموع المبـالـغ الكلية الـتـي تم تعويضها (١٠٧,٣٧٣,١١١,٠٠٠) مليار دينار، نحن لدينا الرغبة في العمل الجـاد، ونتيجة لعملنا ذلك فقد وضعنا انفسنا في حالة حرب مستمرة مع ادارة الهيئة، وانا منذ اكثر من عام طلبت ايقاف وتجميد عمل رئيس الهيئة، والاسباب ليست شخصية وانما وجوده يعد كارثة على الهيئة، واذا ما استطعنا ازاحته..سوف نزيح جميع المفسدين.

×اين دور هيئة النزاهة في هذا الموضوع؟

– دورها فعال في جانب وغير فعال في جانب آخر، ولها علم لجميع الامور، واقوم بتبليغها بكل شاردة وواردة، وكذلك نقوم بتبليغ الامين العام لمجلس الـوزراء، وبعد ان وصلتهم تلك التقارير، بدأوا الان، يطرقون ابواب المفتشية ويعبرون عن انزعاجهم، وكذلك هناك لجنة الهجرة والمهجرين في مجلس النواب والتي يترأسها النائب عبد الخالق زنكنة، وهذه اللجنة تشرف على عمل الهيئة، وزودناهم بأدلة دامغة بشأن بعض القضايا المزورة او غير المشمولة بقانون الهيئة، وقد ذكر توجيه الامانة العامة لمجلس الـوزراء الـذي شخص بعض الدوائر منها الهيئة والبنك المركزي وامانة بغداد لكثرة الفساد والشكاوى والخروقات فيها.

عمـل الـهيـئـة منـظـم يـعـتـمـد الاسـتـقـلالـيـة في حـسـم الـقـضـايـا

ذريعة السفير الأميركي

×هل تعرضتم الى تهديدات او ضغوط؟

–نعتبر تلك التـهـديـدات فـارغـة، وانـا كمفتش عـام لاتـوجـد لـدي حماية ، ولا اميل الى هذا الموضوع، وعندما طلبت اللقاء بكم هو نتيجة اندفاع وحرص في محـاربـة الفساد، وتركنا عامل الخوف جانبا، سواء تعرضنا الى القتل او التهديد ، فنحن لسنا افضل من الذين ذهبوا شهداء للموقف، فأنا امامي هدف يجب علي تنفيذه او ترك المجال لغيري اذا لم أكن بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقي.

×مـا اهـم الـدعـاوى غير العراقية المرفوعة في الهيئة؟

–قضايا بالمليارات ، فهناك شخصيات معنوية غير عراقية ، مثلاً هناك جمعية علمية عراقية –اميركية لها بحدود السبع دعاوى، واحدة من تلك الدعاوى بقيمة (٢٢) مليارديناردار لاستعادة عقار بمساحة كبيرة وهي الارض التي يقع عليها الان معهد التكنولوجيا في الزعفرانية، وهناك اشخاص ذهبوا الى اميركا، وقالوا لاصحاب تلك الجمعية وهم الاباء اليسوعيون في اميركا ، بأنهم اصحاب تلك الارض ويستطيعون ان يساعدوهم باسترجاعها بموجب القانون، وبالفعل جاءوا وقدموا طلباتهم. وعند فحصنا للدعاوى ، وجدنا عليها طلبات استعجال، وقد اعترف القاضي كريم شريف حينها بأن رئيس هيئة حل نزاعات الملكية احمد البراك يأتي يومياً ويطالب بانجاز تلك الدعاوى تحت ذريعة ان السفير الاميركي يطالب بها ، وكذلك رئاسة الوزراء.

فالجمعية العراقية– الاميركية العلمية، اميركية الاصل وتابعة للكنيسة، وتقدمت بدعوى باسم (و.أ) هـو صاحب مكتب ترجمة في منطقة الكـرادة. ووجـدنـا ان هـذه الجمعية لا تمثل امتداداً للجمعية السابقة، وبالتالي جاء تشكيلها بصورة شكلية للاستحواذ على مبلغ التعويض البالغ (٢٢) مليار دينار. وهذه الاموال يمكن توظيفها لخدمة المواطن من خلال بناء مشاريع خدمية، او استغلالها في تعويض المتضررين بالفعل من النظام السابق. ومن الغريب ان يذهب احد المسؤولين في الهيئة الى دول الخليج وايران، ويعلن هناك بأنه على استعداد لاعادة ممتلكات بعض الخليجيين والايرانيين، في حين ان هناك الاف الدعاوى التي تخص العراقيين لم تحسم لاسيما ان قانون الهيئة في الاساس شرع من اجل المتضرر العراقي.

ايرانيون يطالبون بالتعويضات

×كـيـف تـتـعـامـلـون مـع قـضـايـا تـعـويـضـات الايرانيين؟

– بالنسبة للايرانيين، فنحن لدينا عراقيون اعتبرهم النظام السابق تبعية وهم عراقيون بالاصل، وقام بالاستيلاء على اموالهم ومصادرة عقاراتهم وتهجيرهم. وهؤلاء مشمولون بقرار الهيئة لكونهم يحملون الجنسية العراقية.

واعتبار تهجيرهم سياسياً، لكن هناك العديد من الايرانيين لايملكون الجنسية العراقية ولم يحصلوا عليها سابقاً. وما يملكونه فقط هو شهادات اقامة فقط وهؤلاء لايعتبرون عراقيين بالمرة.

ويحتاجون الى تكييف قانوني لقبول دعاوى استرداد اموالهم الصادرة، وهناك اتفاقيات دولية بين العراق وبلدان العالم بهذا الشأن ويجب ان تكون هي الحاسمة في مثل هذا الموضوع، وهناك العديد من القرارات التي صدرت من قبل الهيئة متوقفة في دوائر التسجيل العقاري وذلك لاستحالة تنفيذها لكونها غير متماشية مع قوانين دائرة التسجيل ونحن بدورنا فاتحنا الامانة لمجلس الوزراء.

ورفعنا دراستنا عن الموضوع الى مجلس الشورى، ونتوقع ان يصدر قرارا يحدد آليات التعامل مع غير العراقيين في التعويضات، وموضوعة شمولهم من عدمه، على الرغم من ان قانون الهيئة واضح جداً ولا يوجد فيه نص يشمل غير العراقيين، فلماذا افتح الباب الان لغير العراقيين في الوقت الذي لم تستطع فيه الهيئة معالجة سوى ١ ٪ من القضايا الملموسة لديها وهي دعاوى لمواطنين عراقيين. وما زاد الطين بلة، ان الهيئة تدعو الى شمول حتى الاموال المنقولة بقانونها، كالسيارات والسندات والاسهم والحسابات التجارية. فنحن في العقارات التي فيها سندات ثبوتية وجدنا هناك تلاعبا، فتصور كيف يكون حجم التلاعب والتزوير بالاموال المنقولة، كالسيارات والمكائن والاثاث إذ كيف يمكن برهنة اصحابها؟

× هل حسمت داخل الهيئة دعاوى من هذا النوع مثلاً ؟

– كلا لأنه لايوجد في قانون الهيئة، بند يكفل تعويض دعـاوى الامـوال المنقولة، لكن نجد بعض الاطراف في الهيئة متحمسة لمثل هذا الموضوع وتسعى لتحقيقه من اجل ادامة عمليات التلاعب والتزوير التي من الممكن عدم كشفها، كون الاموال المنقولة التي لا يمكن السيطرة عليها.

× كيف تتعامل الهيئة مع عقارات العراقيين الذين هجرهم صدام تحت ذريعة التبعية ، لاسيما ان النظام وهبها لأزلامه في حينها؟

–الدولة في حينها، قامت بتخصيص تلك الدور السكنية الى اعضاء الحزب مقابل مبالغ رمزية، واغلب هؤلاء قاموا ببيعها واصبحت بعهدة مالك جديد، وايضاً بعض الدور سجلتها الدولة باسم دائـرة العقارات التابعة لـوزارة المالية التي بدورها باعتها ايضاً عن طريق المزايدة وقد يتعاقب عليها اكثر من مالك، لكن تبقى الدعوى بين مالكين هما المالك الحقيقي الذي صودرت منه الدار والمالك الاخير الذي يشغلها، ففي حالة مطالبة المالك الحقيقي بالعقار ستقوم الهيئة بتعويض المالك الاخير، وبما يتناسب من اضافات على الـدار وذلـك من خـلال لجنة الكشف التي تقوم بتقدير قيمة العقار فضلاً عن قيمة الاضافات التي يجب ان يقوم بدفعها المالك الحقيقي للمالك الاخـير، وفي حـالـة مطالبته بتعويضات تـقـوم الهيئة بالكشف عن الدار وتقديرها ثم تدفع له قيمة العقار.

مع اعادة العقار تم منح الاموال

×متى حدثت اخر دعوى مزورة او غير مشمولة بقانون الهيئة؟

–قبـل اسابـيع حدثت هـذه الـدعـوى وعـوض اصحابها بالرغم من مخالفتها لقانون الهيئة وقبـولـها في الـلـجـان الـقـانـونـيـة اجـراء غير صحيح، واعطينا ملاحظاتنا واعتراضاتنا وخاطبنا بشأن ذلك الادعاء العام وكذلك مجلس القضاء الاعلى للطرفين، فبالامس سيرنا دعوتين ولدينا الان بحدود (٢٣) دعوى فيها الكثير من المخالفات وآخر الدعاوى هي لاحدى الجمعيات الموجودة في محافظة النجف الاشرف وهي جمعية غير عراقية ولاتعتبر امتداداً للجمعية السابقة لكن قاموا باصدار اجـازة لها، ولم نجد في الدعوى وثائق وشهادات ومبررات للشخصية المعنوية للجمعية، وبالتالي اعادة العقار لاصحاب الجمعية قرار خاطئ ، وكذلك في الدعوى خطأ جوهري لانه مع اعادة العقار قامت الهيئة ومن دون وجه حق بتعويضها بـ (٢) مليار دينار وانا اسأل هنا.

لماذا الـ (٢) مليار دينار مع اعادة العقار، ولماذا المال العام يهدر بهذه الطريقة؟

قرارات تعيين تحولت إلى مصادرة

×هل وجدتم هناك قرارات لمجلس قيادة الثورة مزورة واعتمدت في حسم بعض الدعاوى؟

– نعم، هناك مثلاً قرار لمجلس قيادة الثورة المنحل برقم (٤٥٨) في بعض الدعاوى يشير الى مصادرة العقار وعندما عدنا للقرار في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) ، نرى المضمون يتحدث عن تعيين سفيرين في الدولة الفلانية او مديرا عاما والمصيبة ان تلك الدعاوى حسمت ودفعت التعويضات لهم، فكيف مررت الدعوى على قاضي التمييز من دون ان يقوم بتدقيقها والتأكد من صحة وثائقها ، مثلا هناك القرار المرقم (٥٠٦) على اساس انه مصادرة ، ولكن حين عدنا للاصول وجدنا الكتاب يشير الى وجوب استثناء بناية المعهد الاسلامي في سامراء من أمرها.

×يعني يأتون بالقرار مزوراً أم ان هناك خطأ في اعتماد الاليات من قبل الهيئة؟

–القرار لم يقدم اصلاً كوثيقة ضمن الدعوى ، بل تمت الاشـارة اليـه فقط في التفاصيل، من دون المطالبة باصل القرار ، بل ان هناك بعض القـرارات مطبوعة بالطابعة العادية ، ومذيلة باسم صدام من دون وجـود توقيع على تلك الـقـرارات ، هـذا الامـر يتطلب وقفة ومحاسبة جدية، وقـد احلنا بعض القضاة الى مجلس القضاء الاعلى لغرض محاسبتهم ، ومن ثم تنحية البعض منهم لكونهم سببوا ضرراً كبيراً جراء تعويض تلك الدعاوى من دون الرجوع الى وثائق ومبررات، المشكلة ان التلاعب يتم ايضا بأضابير التسجيل العقاري، وقمنا بالذهاب الى هناك وقمنا بالنزول الى المخازن المظلمة والمتربة وجلنا اياما نبحث في السجلات الدائمية وبالتعاون مع اخواننا في مديرية التسجيل العقاري الذين ابدوا دعمهم واخلاصهم للامر وقمنا باستخلاص العديد من القضايا لنثبت وبالملموس تزوير العديد من الدعاوى.

(٢٧٤) مـلـيـارا نـصـفـهـا صـرف كتعويضات على الدعاوى المزورة

×مـا اهـم دوائـر التسجيل الـعـقـاري الـتـي تم التلاعب فيها؟

–التلاعب موجود في اغلب الدوائر، فقد وجدنا وشخصنا تلاعباً في دائرة التسجيل العقاري فرع الكاظمية ، وكذلك في النجف والمحمودية والبصرة وكربلاء، كارثة كبيرة ان نجد هناك مبالغ بلغت (١٠٧) مليارات دينار صرفت على دعاوى مزورة او غير مشمولة بقانون الهيئة، علما ان التعويضات التي صرفت على جميع الدعـاوى من تشكيل الهيئة ، والى الان هي بحدود (٢٧٤) مليار دينار فقط، وهذا يعني ان التزوير يشكل نسبة ٢/١ المبلغ كتعويضات للدعاوى المزورة، وهذا امر رهيب ويجب ان يتابع ويعالج لانه تبديد للمال العام وغمط لحقوق المواطنين واشاعة لظاهرة الفساد وتوفير المناخ لها لجعلها ثقافة عامة لجميع مؤسسات الدولة.

استغلال العلاقات

×اين دور رئيس الهيئة؟

–انا تحدثت مع رئيس الهيئة، وقلت له المفترض ان تتعايش مع المواطنين ، لا ان يأتي الساعة الحادية عشرة مع افراد حمايته، ويجلس ببرجه العـالي ويذكرنـا بعدي او صدام ويتكلم بأنفة وتعال، رئيس الهيئة يجب ان يوجد في الاستعلامات ليكون على دراية بمعاناة المواطنين ميدانيا لا من خلال ما ينقل له من اطراف مستفيدة.

×لاية جهة ينتمي رئيس الهيئة؟

–انا لا اعرف بالضبط ، لكن المعروف عنه التشبث بعدة جهات، واستغل علاقاته مع بعض المسؤولين الذين ينتمون لاحزاب ولديهم قضايا في الهيئة، لذا تجده يقوم بالاسراع في حسم تلك الدعاوى لضمان دعم اولئك المسؤولين ، وهذا الامر متن علاقاته بالاضافة الى ذلك هو يقوم بالصرف من اجل الدعاية الشخصية وتحولت الهيئة بفضله الى شركة شخصية وليست دائـرة حكومية ، لكونها لم تطبق القانون نهائياً، بل اسهمت مساهمة فعالة بخرق القانون، واهـدار المـال العام ليس بموضوع التعويضات فقط. وانما التلاعب حتى في الاموال المخصصة للنفقات التشغيلية والبالغة (٢٠) مليار دينـار، فمثلاً يصرف منها (١٥٠) مليون دينار لتغطية نفقات حفلة زفاف جماعي، وهذا لايدخل ضمن اختصاصات عمل الهيئة ووزارة المالية لم تخصص الاموال للهيئة لتهدر بهذا الشكل واقمنا دعوى جزائية بهذا الامر ضد رئيس الهيئة ، وحـتـى الـعـرسـان الذين التقينا بهم قالوا بأن المبلغ المقرر لنا هو مليون ونصف ، ولكننا لم نتسلم غير (٧٥٠) ، لان ما يسمى بـ (الابي) كانوا ينتظروننا اثناء صرف الصك، وان هناك موظفة بدينة ترتدي زياً اسود ومعها موظفة اخرى تقومان بتسلم ما اتفق عليه مع العرسان لضمان تسلمهم ومشاركتهم في حفل الزفاف الجـمـاعـي، والمسـألـة تلك محصـورة مـا بين المجلس البلدي فرع الكرادة والهيئة ، لكونهما الجهتين المخولتين بتسجيل العرسان، ولكوننا قمنا بكشف تلك الممارسات واعلناها، قام رئيس الهيئة بتشكيل لجنة تحقيقية برئاسة وعضوية موظف اسمه صـادق الـذي يجهل يمينه من شماله وشخص ثالث، وهذه مهزلة فليس لدى رئيس الهيئة صلاحية بمحاسبة المفتش العام، وانا كنت اتمنى عليه ان يشاركني بهذا الانجاز ويسبقني الى كشف حـالات الفساد، وليس طمس معالم الجريمة وانكارها.

ما زلنا على العقود حتى يستمر التلاعب !!

×هل انتم تعملون الان وفق نظام العقود ام انكم موظفون حكوميون؟

–قانون الهيئة في المادتين (٣٢ و٣٤) يفيد بان الهيئة يجب ان تخضع لقانون الخدمة المدنية والملاك الدائم وقانون انضباط موظفي الدولة، ولكن في هيئتنا هذا القانون على الورق فقط، لم يطبق منه شيء، ولم نقم بمراجعة وزارة المالية لتخصيص الملاكات المطلوبة، لكون الهيئة تفضل ان يبقى الجميع ضمن سياسة العقود، حتى تتحكم بها وتسيطر على الموظفين، واذا ما اختلف اداء الموظف عن سياسة الهيئة يفسخ عقده ويزاح ، لذا تجد الجميع مسلوبي الارادة ضمن السيطرة المركزية المعينة، ولايمكن للقيادات الموجودة في الهيئة ان تستمر في العمل ما لم يكن لها دور في عمليات الفساد والتلاعب ، لذا نجد القيادات النزيهة لم تستمرفي عملها وازيحت سريعاً، مثلاً احد الموظفين وهو من الديانة المسيحية حين امتنع عن السير في ركبهم حين طلبوا منه تنفيذ بعض الامـور غير القانونية هـدده رئيس النزاهة ووضع المسدس برأسه ، فاضطر الى ترك العمل والهجرة خارج البلد خشية على حياته،

الهيئة يجب ان تحل

×اين تجدون الحل برأيكم؟

–انـا اقولها لجـريدة (المـدى) ، بـأن هيئة حل نزاعات الملكية تحتاج الى حل، وبأعتقادي ان يبدأ التغيير في ادارتـها، لأنها اثبتت بالادلة أنها ادارة فاسدة، وانا مستعد لمواجهتهم امام البرلمان والجهات المسؤولة لاثبات ذلك، ونحن بحاجة الى قـيـادة تمتلك النـزاهـة والخـبرة ومخـافـة الـلـه تـعـالى في انـصـاف المواطنين ليأخذوا مكان الادارة الحالية، او ان يتم حلها من قبل السلطات المسؤولة عن تأسيسها، لأن من الظلم ان تصرف مئات المليارات من المال العام على هيئة تمارس الفساد علنا، لابد وبعد خمس سنوات من العمل أن نتساءل ماذا قدمت الهيئة سوى ايضاً إيفـادات لعناصر معينة، وتعيينات للاقارب ، ومكافآت لفئات خاصة وعقارات تؤجر بارقام خيالية. وهناك وسائل احتيال اخرى.

×يمكن ان توضح لنا البعض من تلك الوسائل؟

–هناك لجنة برلمانية تختص بامور المهجرين خارج العراق ومن ضمنهم المهجرون في ايران المصادرة عقاراتهم ، وتتابع تلك اللجنة شؤونهم بين فترة واخرى ويقوم رئيس الهيئة بارسال موظفين معهم تحت لافتة الايفاد وتصرف لهم اجـور بقيمة (١٢) مليون دينار كمبلغ ايفاد، وهـي في الحقيقة لاتتـجـاوز الاربـعـة ملايين كمبلغ معقول ، فوصلتنا المعلومات بأن هؤلاء يقفون في منطقة معينة تكثر فيها الجالية العراقية، ويقولون للمصادرة عقاراتهم بأن الهيئة مستعدة لتعويضهم عن قيمة عقاراتهم ويقوموا بملء استمارات عن تلك العقارات، وبعد ان يأتوا الى بغداد تمضي فترة زمنية قصيرة ويطالبون بايفاد آخر تحت ذريعة ان المستمسكات التي تسلمناها ناقصة ، وهكذا تصرف امـوال الهيئة تحت لافتة الايفادات، ولتأكيد ذلك فأنه لاتوجد قضية تخص العراقيين المهجرين قد حسمت في الهيئة.